http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1501) السنة السادسة - الخميس (7) أيار 2009

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

في العلاقات التضامنية للشعب الكردي

القسم السادس

فلك الدين كاكايي

جذور متزامنة لمحنة الشعبين

نتائج الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ (حيث قسمت الدول الاستعمارية العالم من جديد) هي التي تشكل جذور محنة الشعبين الكردي والفلسطيني. وبدأت المحنة من قرارات اتفاقية سايكس بيكو.

إذ تعرضت كردستان (التي كانت مجزأة إلى إقليمين قبل الحرب العالمية الأولى) الى تجزئة فظيعة أخرى، انتهت بتوزيع الكورد قسراً على أربعة بلدان، حيث نسبة السكان الكرد في كل بلد تشكل نسبة ضئيلة من مجموع سكان ذلك البلد، بحيث لم يستطع أي جزء من كردستان التحرر وحده.. ونظرا للنسبة الضئيلة في كل بلد فإنهم عجزوا عن التأثير الداخلي الحاسم على أوضاع أي بلد. هذه هي لعنة التقسيم التي أصابت الكرد، الذين مازال كثيرون منهم يجهلون ما حصل آنذاك وكيف كبّلوهم كل هذه الفترة. فالمحنة الأساسية للشعب في كردستان العراق هي إلحاقه بالدولة العراقية التي تأسست بعد الحرب العالمية الأولى.

بدأت محنة فلسطين كذلك مع ظروف اتفاقية سايكس بيكو وتقسيم الشرق الأوسط حيث أطلق وزير الخارجية البريطاني آنذاك (بلفور) وعده المعروف بإنشاء كيان لليهود في الشرق الأوسط.

ما معناه ان مشكلة الشعبين الكردي والفلسطيني متشابهة المنشأ والزمان والمكان في ظل التقسيم على أيدي الدول الاستعمارية.

الحق كردستان – العراق بالدولة العراقية التي تشكلت ضمن حدودها الحالية لأول مرة بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، والدافع الأساسي للبريطانيين في هذا هو ضم مدينة كركوك بحقولها البترولية الغنية إلى الدولة الجديدة، حيث كانوا يعتبرون ان ذلك (ضروري) لإدارة اقتصاد وماكنة الدولة. وكانت بريطانيا (قبل فرنسا) تعلم مسبقاً بوجود هذه الثروة البترولية تحت الأرض في كركوك وحواليها وفي مناطق أخرى بالعراق، ووافق الفرنسيون بطيبة خاطر على المساومة وترك العراق (وكردستان وكركوك) للبريطانيين مقابل سورية ولبنان.

بعد هذه الكوارث التي تعرض لها الكرد والفلسطينيون يبدو انه، في نهاية المطاف، ينبغي للمجتمع الدولي حل المشكلتين، كل بطريقة معينة، فالقضية الفلسطينية تعرضت للتدويل منذ ظهورها، وأصبح مصيرها مرتبطاً بالقرارات الدولية، وانعقدت اتفاقيات ومعاهدات عديدة في القرن العشرين، مازالت الجهود بصددها مستمرة حتى اليوم، والتي انتهت إلى (حل الدولتين)، بقيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل لتعيشا معاً في سلام وتعاون، وبالطبع في إطار اتفاقيات دولية وإقليمية معقدة قائمة على مجموعة توازنات دقيقة في كافة المجالات، وستكون، ربما، لأن التوازنات القادمة تتطلب علاقات متبادلة بين إسرائيل وجيرانها من الأقطار العربية، حتى يُضمن أمن واستقرار إسرائيل في المنظومة الشرق الأوسطية. هذا هو في تصوري مآل الحلول السلمية المطروحة التي تنخرط فيها تركيا منذ الآن وستنضم اليها إيران بعد اصلاحات متوقعة في سياستها الداخلية والخارجية، حيث يعمل المجتمع الدولي بهذا الاتجاه لمساعدة إيران على الخروج من العزلة والانعزال.

أما القضية الكردية فقد مرت هي الأخرى بظروف التوتر والحلول العسكرية القسرية ووقوع مآسي ومحن الاقتتال، حتى انتهت الحرب الباردة (١٩٩٠-١٩٩١)، وظهر للمرة الأولى مبدأ التدخل الدولي الإنساني لإيقاف عمليات الإبادة والتطهير العرقي. جرّب المجتمع الدولي ذلك إزاء الشعب الكردي لإنقاذه بعد طول معاناة، ففي عام ١٩٩١ شنت الدول المتحالفة الثلاثون بقيادة الولايات المتحدة حرب تحرير الكويت من القوات العسكرية العراقية التي غزته في أيلول ١٩٩٠ بتخطيط وقيادة صدام حسين.

وأدت نهاية الحرب، التي انهزمت فيها القوات العراقية وانسحبت الى داخل العراق في أوضاع مزرية مرتبكة، أدت إلى حدوث خلل كبير وفراغ أمني، فاستغلت الجماهير الشعبية في كافة أنحاء العراق ضعف النظام وانهياره المعنوي فاشتعلت مظاهرات عفوية تحولت إلى انتفاضة شاملة جنوب ووسط العراق وقعت فيها مصادمات، عرفت في الجنوب بالانتفاضة الشعبانية (لوقوعها في شهر شعبان/ ١٩٩١)، وهي التي حوكم بسببها قادة النظام السابق لانتهاكاتهم الإنسانية الخطيرة بحق المدنيين خاصة في البصرة والعمارة حيث أصدرت المحكمة الجنائية العليا قرارات قضائية بحق المتهمين، بعد ان ثبت وقوع انتهاكات خطرة وعمليات إبادة وقتل جماعي على الهوية.

وكانت الجماهير الشعبية في كردستان مستعدة هي الأخرى للنهوض الشامل فاشتعلت انتفاضة كبرى في آذار ١٩٩١ بتوجيه وقيادة الجبهة الكردستانية التي تشكلت في مايس – حزيران ١٩٨٨، ونجحت الانتفاضة الكردستانية، واستطاعت قوى الشعب دحر وطرد مسؤولي النظام السابق ومراكزه الحزبية والأمنية وتطهير جميع المحافظات: من السليمانية وأربيل ودهوك وحتى كركوك والأقضية والنواحي المجاورة. إلا ان قوات النظام السابق وأجهزته القمعية، ربما بضوء اخضر من الجانب الاميركي، شنت هجوماً مضاداً لاستعادة السيطرة على مدينة كركوك ذات الأهمية الاستراتيجية اقتصادياً وسياسياً وسكانياً، وامتد الهجوم الحكومي المضاد إلى أربيل ودهوك والسليمانية، حينذاك قررت الجماهير الشعبية في جميع مناطق كردستان قراراً خطيراً وتاريخياً استثنائياً وهو الرفض الجماعي لعودة أجهزة النظام السابق إلى هذه المحافظات، فشنت الجماهير والأحزاب الكردستانية هجوماً مقابلاً أو كفاحاً سلبياً للمرة الأولى في تأريخ كردستان والعراق، وهذا الكفاح السلبي تجسّد أولاً في رفض أية عودة للنظام السابق بما يشبه الإضراب العام والاعتصام، وترك المنازل والمدن والقرى في هجرة جماعية بمئات الآلاف سميت بالهجرة المليونية نحو الحدود العراقية مع تركيا وإيران، أجتازت عشرات الآلاف منهم هذه الحدود بينما الأكثرية الساحقة من المهاجرين كانت محتشدة على طول الطرقات وهي سيئة، تزدحم على بعضها، تكتظ بها الدروب الترابية والوديان والجبال، وصعق الرأي العام العالمي والمنظمات الإنسانية والناس في أوروبا وأمريكا وغيرها وهم يشاهدون على شاشات التلفاز المشاهد التراجيدية للأطفال وهم يموتون من البرد والجوع، والنساء والرجال يموتون في العراء وهذا الجمع الهائل يسير في طرق موحلة بدون مأوى.

فاهتز ضمير الشعوب والدول لذلك مما شكل ضغطاً شديداً على المجتمع الدولي للتدخل لإنقاذ هؤلاء الضحايا، فانعقد اجتماع مجلس الأمن عدة مرات في نيسان ١٩٩١ وأصدر قراراً فورياً ملزماً للدولة العراقية والدول المعنية الأخرى، وهو (قرار ٦٨٨) التاريخي بإيقاف الهجمات العسكرية والأمنية العراقية فوراً والدخول مع ممثلي الشعب الكردي في العراق، في حوار مباشر لحل المشكلة. وقرر مجلس الأمن أيضاً، باقتراح بريطاني، استحداث منطقة آمنة (ملاذ آمن) لا يحق للنظام العراقي مطلقاً العودة إليه بغية بعث الإطمئنان في نفوس المهاجرين ليعودوا تدريجياً الى الملاذ الآمن ريثما يحصلون على الإعانات الفورية اللازمة وحل المشكلة ومن ثم يعودون الى مناطقهم الأصلية.

كما صدر قرار لمجلس الأمن بحظر طيران الطائرات الحربية العراقية في سماء منطقة واسعة من كردستان من الشمال حتى الخط الجغرافي الأفقي ٣٦. بذلك أطمأن المواطنون وبدأوا بالعودة تدريجياً إلى القرى والمدن والبيوت اذا كانت قد سلمت من التخريب والنهب والحرق.

أثناء ذلك، في أواسط نيسان ١٩٩١ بدأت بالفعل مفاوضات مباشرة بين وفد كردستاني عالي المستوى من الجبهة الكردستانية من جهة، وممثلي النظام السابق من جهة أخرى. فالواضح ان الحوار كان بقرار دولي أمتثل له الجانب الكردستاني فوراً، حرصاً على مصالح المواطنين وضمان عودتهم إلى مناطقهم، بعد ان قدم مجلس الأمن الدولي ضمانات مهمة للغاية عن طريق استحداث الملاذ الآمن وحظر طيران سلاح الجو العراقي في منطقة محددة.

وكل ما حصل بعد ذلك يُعتبر ثمرة لقرار المجتمع الدولي بالتدخل للمرة الأولى في الشؤون الداخلية العراقية بغية إيقاف الإبادة الجماعية والتطهير العرقي بعد ان ثبت لـ(المجتمع الدولي) ان النظام الدكتاتوري مازال يواصل نفس السياسة الإقصائية والتطهير كما فعل في عمليات الأنفال والقصف الكيمياوي لمدينة حلبجة وعشرات المناطق في محافظة السليمانية وأربيل ودهوك طوال عام ١٩٨٨.

فقرار المجتمع الدولي (٦٨٨) لم يأت فجأة نتيجة الحالة الطارئة آنذاك، بل كان خلاصة ما تراكم في ملفات وأذهان المراقبين الدوليين والمنظمات الإنسانية المعنية.

الاستراتيجية الأميركية والقوى الإقليمية الناهضة

لطفي حاتم

تشهد منطقة الشرق الأوسط حزمة من المصاعب السياسية والإشكالات الاجتماعية المثيرة للجدل السياسي/القانوني، وتدور سجالات سياسية / فكرية حول كثرة من التطورات والتغيرات، منها المواقع الإقليمية لتركيا ودورها في تهدئة نزاعات الشرق الأوسط، ومنها استراتيجية الجمهورية الإسلامية وآثارها في التسويات الإقليمية القادمة، واخرها ظهور إصطفافات عربية تتخطى القضايا القومية تماشياً مع مصالح قوى اجتماعية حاكمة في دول الشرعيتين الانقلابية والوراثية. بهدف متابعة تلك التغيرات ومواقع الدول الناهضة واصطفافاتها الإقليمية، سنتناول المداخلة عبر ثلاثة محاور أساسية تتجسد في:

أولاً: التغيرات الإقليمية الجديدة ومواقع الدول القومية الناهضة.

ثانياً: القوى الاجتماعية الحاكمة واصطفافا تها السياسية.

ثالثا: الاستراتيجية الأمريكية ومنطقة الشرق الأوسط .

على أساس تلك العدة المنهجية نحاول التعرض لمفاصل البحث بصورة مكثفة .

أولاً: التغيرات الإقليمية الجديدة ومواقع الدول القومية الناهضة

بات معروفا أن الطور الجديد من التوسع الرأسمالي أنتج حزمة من الإشكالات السياسية/ القانونية والإيديولوجية منها استبدال مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية بمبدأ التداخلات العسكرية لحسم النزاعات والحروب الداخلية، استخدام القوة بهدف استبدال أنظمة سياسية استبدادية بأخرى (ديمقراطية) ومنها وصفات المؤسسات الدولية المالية وشروطها الهادفة الى تخلي الدول الوطنية عن التزاماتها الاقتصادية/الاجتماعية الضامنة لإدامة نسيجها الاجتماعي فضلا عن اعتبارها ـ المؤسسات المالية ـ السوق الحرة محركاً أساسياً للتطور الاقتصادي، وبهذه الموجة الصاخبة جرى الإعلان أيديولوجيا عن نهاية التاريخ وسيادة الليبرالية الجديدة كأيدلوجية للرأسمال المعولم في مرحلته التاريخية الراهنة.

أن الوصفات السياسية/ الاقتصادية/ الأيديولوجية المشار إليها وسيادتها طيلة العقدين المنصرمين أنتجت آثاراً أخرى يمكن وصفها بالنتائج الموضوعية للطور الجديد من التوسع الرأسمالي أهمها نشوء مراكز رأسمالية إقليمية جديدة نتيجة لتطور قانون التطور المتفاوت الناظم لحركة الرأسمال، ومنها تنامي وتنوع الحركات الاجتماعية المناهضة لنهج الرأسمال التخريبي، ومنها تنامي الدعوة الى عالم متعدد الأقطاب وأخرها ازدياد المطالبة القومية بالاستقلال عن الدول المركزية السابقة أو الدول الفيدرالية.

ارتكازاً الى تلك التوجهات والنتائج يطالعنا السؤال التالي: ما هو تأثير تلك التغيرات على عالمنا العربي والشرق الأوسطي؟

بهدف التقرب من ذلك السؤال و مضامينه العامة نحاول ملامسته بروح حذرة مستندة الى التجربة التاريخية المنصرمة والتي أقرأها بالعناوين التالية:

العنوان الأول: كونها دولة مركزية متعددة القوميات، عمدت إيران الإسلامية الى استنهاض الروح القومية الفارسية بغلاف أيديولوجي إسلامي لغرض تحقيق هدفين أساسيين، أولهما حماية الجمهورية الإسلامية من التفكك والتحول الى دول متناحرة، وثانيهما اعتماد الأيديولوجية الدينية أداة لتوسعها الإقليمي.

أن الحلف الاجتماعي/ الطبقي المتكون من طبقة البازار ورجال الدين شكل نهجاً مناهضاً للسيطرة الأمريكية، فضلا عن مناهضته للديمقراطية السياسية، وبهذا المعنى فان صعود قوى قومية بأغطية دينية شكل أحد نتائج التوسع الرأسمالي بطوره المعولم.

ثانيا: أن ازدهار النزعة القومية الفارسية تزامن وتنامي النزعة القومية التركية المتشحة بغطاء إسلامي توسعي هادف الى بناء علاقات مع أطراف الإمبراطورية العثمانية السابقة، ولهذا نرى أن التمدد الاقتصادي/السياسي التركي مع الدول العربية استمد مشروعيته من:

(أ) مبررات تاريخية تستند الى شراكة تركية ـ عربية.

(ب) مبررات برغماتية تتحدد برغبة الدولة التركية في بناء أمن إقليمي ينطلق من توازن المصالح وليس توازن القوة.

(ج) اعتبارات داخلية تنطلق من إدامة وحدة الدولة المركزية وتحجيم النزعات الانفصالية بالدعوة الى وحدة المسلمين الأتراك.

العنوان الثاني: لقد تميز الطور الثاني من التوسع الرأسمالي وسيادة ازدواجية خيار التطور الاجتماعي بانتعاش الجانب القومي عند العرب، حيث تطورت الحركات القومية وسعت بعض الدول ذات السياسة الوحدوية الى بناء أشكال للدولة العربية الواحدة، إلا أن تلك المحاولات لم تدم طويلا حيث كرست العولمة الرأسمالية بناء الخصوصية القطرية لكل بلد وبهذا السياق فقدت مصر دورها التاريخي كدولة- قاعدة للمشاريع الوحدوية.

إن تخلي مصر عن دورها القومي وتحالفها مع شركائها الجدد جاء تلبية لمصالح القوى الناهضة في بناء تشكيلتها الاجتماعية وتأثيرات ذلك على توجهات سلطتها السياسية.

العنوان الثالث: قاد نشوء المصالح الجديدة في بنى الدولة القطرية الى نتيجتين خطرتين، أولاهما:

– تدويل القضية الفلسطينية وايكال حلها لمساومات إقليمية/ دولية، وما أفرزه ذلك التدويل من تحرر الدول العربية والإسلامية من التزاماتها السياسية والقومية المرتكزة على الشرعية الأممية والقانون الدولي.

وثانيهما: أفضى الانقسام العربي الى إدامة النزعات التوسعية للدولة العبرية المترابطة وأساطير دينية، الأمر الذي أدى الى تأخر تحول الدولة العبرية من دولة عسكرية توسعية الى دولة قومية تتعايش بسلام مع دولة فلسطينية.

إن العناوين الثلاثة التي جرى تناولها تدفعنا الى التساؤلات التالية: لماذا تحولت الدول العربية من معاداتها للسياسة العنصرية الإسرائيلية الى معارضة القوى الإقليمية الناهضة؟ بكلام آخر ما هو جوهر النزاع الحالي بين الدول العربية وبين الدولتين الناهضتين تركيا وإيران؟ وما هي الرؤية المستقبلية لدى دول المنطقة في بناء أمن إقليمي يرتكز الى التعاون الاقتصادي والترابط الثقافي؟

لغرض الإجابة على التساؤلات المثارة لابد لنا من الانتقال الى المفصل الثاني من المداخلة.

ثانياً: القوى الاجتماعية الحاكمة واصطفافا تها السياسية

إن تعرضنا الى طبيعة القوى الاجتماعية الماسكة بالسلطة السياسية في البلدان العربية التي تسعى الى ترسيخ الدولة القطرية يستند الى طبيعة التأثيرات التي أملتها الليبرالية الجديدة على الدول العربية، وما نتج عن ذلك من تغيرات جوهرية في المنظومة السياسية للدولة القطرية.

لقد تعرضت التشكيلات الوطنية في الدول العربية الى اهتزازات عميقة تمثلت في تفكك البنى الطبقية وتغير مواقع القوى الاجتماعية الفاعلة فيها.

وبهدف إضفاء ملموسية فكرية / سياسية على تلك التغيرات السياسية / الاجتماعية لابد من حصرها بالأفكار والآراء التالية:

ـ بسبب فعاليتها في إدارة وتوجيه الاقتصاد الوطني، انطلاقاً من امتلاكها القرار السياسي والاقتصادي، تحولت الطواقم البيروقراطية المدنية والعسكرية المتنفذة في أجهزة الدولة الى شرائح طبقيه عاملة على إدامة سياسة الأبواب المفتوحة.

ـ أدى انهيار الوظيفة الاقتصادية الخدمية للدولة القطرية، باعتبارها العامل الأساسي في شد المكونات الطبقية في التشكيلة الوطنية، الى تهميش العديد من القوى الاجتماعية، خاصة تلك الفئات العاملة في قطاع الدولة/الاقتصادي/الخدمي.

. رغم أهمية تحرير قوة العمل من الهيمنة الحكومية، إلا أن عمليات التسريح والإقصاء التي اشترطتها عمليات الخصخصة وتوصيات المراكز المالية أسهمت في تفكيك الوحدة الاجتماعية للطبقات المنتجة، وما حمله ذلك من دفع العديد من شرائحها العاملة الى ضفاف التشرد والفاقة.

ـ تزايد التنسيق والترابط بين شرائح البرجوازية العربية الناشطة في قطاع إنتاج الصناعات الاستهلاكية مع أنشطة الاحتكارات الدولية، بسبب ضعف مواقعها الاقتصادية الذي سببه تدفق البضائع الأجنبية التي حررت حركتها الاتفاقات التجارية الدولية.

ـ أدت مساهمة رأس المال الدولي في تطوير المرافق السياحية والقطاعات الخدمية الى نمو وتطور شريحة طبقية ممثلة بوكلاء الشركات التجارية الأجنبية، ومؤسسات الإعلان المترابطة مصالحهم مع مصالح القوى الاجتماعية المهيمنة على قطاع الخدمات والعقارات، الأمر الذي جعلها تتصدر المشهد الاقتصادي وأضواءه الزائفة.

ـ إن الإشارة الى تلك الشرائح والفئات الاجتماعية تشترط تأشير مواقع البرجوازية الزراعية في الدول العربية التي اتسعت فعاليتها الإنتاجية ومواقعها السياسية نتيجة لعاملين: (١) تعديل قوانين الأرض خاصة في بعض دول الشرعية الانقلابية التي أعادت الأراضي المصادرة الى مالكيها الإقطاعيين، وما نتج عن ذلك من إعادة الفعالية السياسية الاجتماعية الى أغنياء الريف، (٢) القوانين الجديدة التي تسمح للشركات الأجنبية بشراء وامتلاك الأراضي، الأمر الذي أفضى الى تطور العلاقات الزراعية في الريف العربي على قاعدة تحالف مالكي الأرض مع الرأسمال الوافد.

ـ جعل تطور التشابك الوظيفي بين الرأسمال العربي المهاجر والرأسمال الاحتكاري المتمثل بتوظيف الأموال العربية في الشركات الدولية والمؤسسات المالية البرجوازية الريعية في الكثير من البلدان العربية قاطرة لسياسة التنازلات الوطنية والتحالفات مع الشركات الدولية.

ـ أفرزت التغيرات الجديدة في التشكيلات القطرية تحولات فكرية/ سياسية لدى فئات الطبقة الوسطى تمثلت بالابتعاد عن الأفكار اليسارية والأحزاب القومية التي شكلت – تلك الفئات– المنابع ألاجتماعيه للأفكار الراديكالية في المرحلة السابقة المتسمة بازدواجية خيار التطور الاجتماعي.

خلاصة القول أن التطورات الاجتماعية/ السياسية المشار إليها أفرزت نهجا سياسيا لدى الأنظمة السياسية العربية يتسم بضرورة التحالف مع الشركات العالمية، والتعويل على الحماية الخارجية، بكلام آخر أن المواقع التسلطية للأنظمة العربية لن تسمح بظهور قوة وطنية قادرة على أن تكون قاعدة أساسية لشد البلدان العربية الى رؤية مستقبلية تنطلق من وحدة المصالح العربية وتوازنها مع المصالح الدولية.

استنادا الى اللوحة السياسية الاجتماعية العامة فان تجليات الصراع الدائر في المنطقة العربية كما أراه تتمثل بمشروعين يشترطهما قانون الاستقطاب الفاعل في الطور الجديد من التوسع الرأسمالي، وما ينتجه من إختلالات كبرى في مسار تطور مستويات الاقتصاد العالمي، الوطنية/ الإقليمية/ الدولية.

أن تحديدنا لطبيعة ومضامين المشاريع الوطنية/ الدولية المتنازعة أراه يتمثل بـ:

أولاً: مشروع التبعية والحماية الخارجية الناتج عن ضعف الدولة الوطنية واغتراب قواها السياسية الحاكمة عن مصالح بلادها الوطنية.

إن مشروع التبعية والحماية الخارجية يتماشى ومضامين حركة قانون الاستقطاب الناظم للطور الجديد من التوسع الرأسمالي المتجسدة بتناقض مسارها ـ الحركة ـ المتمثلة بالتهميش والاندماج، وما يشترطه ذلك من تحويل الدول الوطنية الى دول بوليسية بحماية خارجية، عبر تشديد روابط التبعية الاقتصادية / العسكرية / السياسية مع الشركات الاحتكارية والمراكز الرأسمالية.

ثانياً: مشروع الموازنة الدولية/ الإقليمية المرتكز على وجود دول قوية إقليمية ناهضة مثل تركيا وإيران تنطلق من محاولة بناء سياسة اقتصادية إقليمية تستند الى توازن مصالح قواها الاجتماعية الحاكمة مع الدول الخارجية.

إن سياسة توازن المصالح يشترطها قانون التطور المتفاوت بين الدول الرأسمالية الذي يسمح بنهوض دول رأسمالية إقليمية قوية، ومن هنا يمكن القول أن النزاعات الإقليمية المتفجرة عبر أغطية مذهبية/ قومية ليست سوى تجليات لتنازع مشروعي الهيمنة/التبعية المدعوم من المراكز الرأسمالية، والمبارك من أغلب الدول القطرية، ومشروع الدول الناهضة الهادف الى احتلال مواقع إقليمية متقدمة عبر علاقات متوازنة مع الخارج الدولي.

بعد تحديدنا لطبيعة المشاريع المتنازعة على المستقبل السياسي/ الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط، لابد من الإشارة الى بعض الملاحظات التكميلية:

– الملاحظة الأولى: ان مشروعي التبعية /الحماية الخارجية، وتوازن المصالح الإقليمية/ الدولية، يستندان الى احتكار السلطة وهدر حقوق الإنسان رغم سيادة مظاهر الديمقراطية (الشكلية).

– الملاحظة الثانية: بسبب عوامل التهميش لا تستطيع القوى الاجتماعية الحاملة لمشروع التبعية وتغريب المصالح الوطنية بناء أنظمة سياسية ديمقراطية، أما تلك الدول الرافضة للتبعية، ورغم احتكارها للسلطة السياسية وغياب الديمقراطية فيها، إلا أنها تمتلك أفاق التحول الى دول ديمقراطية بسبب اعتمادها على بنية اجتماعية ترتكز على توافقات طبقية مستقبلية.

– الملاحظة الثالثة: ان النزاعات السياسية/ الفكرية المندلعة اليوم بين أطراف إقليمية عربية وأخرى غير عربية، هي تجليات لتنازع مشاريع الهيمنة الأمريكية مع مشاريع الدول الرأسمالية الناهضة والمطالبة بإرساء العلاقات الدولية على قاعدة تعدد الأقطاب والتوازنات الدولية.■

ثالثا: الاستراتيجية الأمريكية ومنطقة الشرق الأوسط

تغير الإدارة الأمريكية الجمهورية بأخرى ديمقراطية، وفشل سياسة العسكرة والتوتر التي رفعتها الليبرالية الجديدة، دفع العقل الاستراتيجي الأمريكي الى التفكير في صياغة سياسة دولية جديدة جوهرها ضرورة استرجاع ما ضيعته الإدارة الجمهورية الطائشة من مواقع دولية عبر الأخذ بالمرونة السياسية والدبلوماسية الهادئة لحل النزاعات الدولية.

فالرؤية الأمريكية الجديدة تشترطها تغيرات السياسة الدولية والتي أراها بمؤشرين أساسيين:

أولهما: اهتمام العقل الاستراتيجي الأمريكي بمسار تطور وتناقض الوحدة الدولية المرتكزة الى قوانين التطور الرأسمالي، وما تشترطه تلك الوحدة الرأسمالية المتناقضة من مواجهة الإشكالات والمصاعب الدولية بصورة جماعية، وما يعنيه ذلك من ضرورة الانتقال الى عالم متعدد الأقطاب.

ـ وتحول دول العالم نحو بناء اقتصادات إقليمية وتكتلات قارية يشترط تطور المنافسة الرأسمالية المبنية على الكفاءة الاقتصادية لهذه التكتلات، وبهذا المعنى فان مضامين المنافسة الحالية تتطلب نبذ السياسة الحربية واللجوء الى الدبلوماسية والقدرة الاقتصادية على حل الإشكالات الدولية/ الإقليمية.

على أساس تلك المحددات نستطيع القول ان هزيمة الليبرالية الجديدة ومضامينها الاقتصادية / السياسية العسكرية بعد الأزمة المالية العالمية وضعت الاستراتيجية الأمريكية أمام إعادة جدولة أولوياتها المنطلقة من الموضوعات التالية:

١.تعزيز الوحدة الأطلسية من خلال إشراك الحلفاء الأوربيين في حل النزاعات الدولية وعدم الانفراد في مواجهات دولية كبرى.

٢. التعاون مع الدول القومية الناهضة روسيا، الهند، الصين، البرازيل بعد فشل تحجيمها، وإشراكها في معالجة قضايا الإرهاب والطاقة النووية والهجرة غير الشرعية إضافة لمعالجة الأزمات الاقتصادية العالمية.

٣. اللجوء الى لغة الحوار في حل القضايا الساخنة لغرض إيجاد الحلول الوسطية المشتركة لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة عبر نبذ سياسة الإملاءات، والدخول على خط احترام المصالح الوطنية، وبهذا المسار تتوجه الولايات المتحدة الأميركية الى إعادة بناء علاقاتها مع تركيا بوصفها قوة ناهضة مؤثرة في ميدان العلاقات الإقليمية، كما تتوجه السياسة الأميركية الى إيران لمشاركتها في الملفات الأمنية الشائكة من العراق الى أفغانستان، فضلا عن تأثيرات الجمهورية الإسلامية على كثرة من التيارات الإسلامية المناهضة للسياسة الأمريكية ولإسرائيل .■■

إن تقديرنا لطبيعة التغيرات الدولية الجديدة، وعناوين السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، يثير حزمة من التساؤلات منها: هل تتخلى الولايات المتحدة عن مشروع التبعية/ الحماية الخارجية؟ هل ترقى سياستها إزاء حلفائها العرب الى مستوى احترام المصالح المشتركة؟ وأخيرا هل تتخلى الإدارة الأميركية عن اصطفافها الاستراتيجي مع الدولة العبرية؟

بهدف التقرب من مضامين الأسئلة المثارة نحاول معالجتها عبر تعيين طبيعة الإشكالات الأمنية والاقتصادية في المنطقة، مؤكدين أن مفتاح حل إشكالات المنطقة السياسية يتأتى من اعتماد دبلوماسية توازن المصالح الدولية/ الإقليمية/ الوطنية، وإلزام إسرائيل باحترام القوانين الدولية لحل القضية الفلسطينية ■■■.

إن دبلوماسية توازن المصالح بدلا عن توازن القوة والتقييد بالقوانين الدولية تفتح الأبواب لحل كثير من الإشكالات الإقليمية منها:

الإشكال الأول: بناء علاقات طبيعية بين دول المنطقة وإسرائيل يرتكز الى احترام الحدود الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بعد توثيق تلك العلاقات باتفاقات دولية.

الإشكال الثاني: الانتقال من سياسة التفوق العسكري للدولة العبرية الى توازن القوة المبني على السلام الدائم والعلاقات الاقتصادية.

الإشكال الثالث: تراجع القوى والحركات الأصولية المتنازعة تحت رايات دينية / عنصرية.

إن تنفيس مراجل التوتر في المنطقة العربية ينطلق من استراتيجية أمريكية هادفة الى إعادة بناء مشروع الشرق الأوسط الكبير كتكتل اقتصادي إقليمي برعاية أميركية وتوافقات إقليمية.

لغرض اكساء الموضوعة المشار إليها ملموسية سياسية / فكرية لابد من رؤية ركائز تلك الفرضية والتي أجدها في:

. شد تبعية البلدان العربية الى التكتل الاقتصادي الذي تسعى الولايات المتحدة الى إقامته بعد تسوية القضايا السياسية التي أفرزتها الروح التوسعية للدولة العبرية.

. تطوير التفاهمات مع المراكز الإقليمية الناهضة، تركيا، إيران بهدف منحها مواقع سياسية اقتصادية في إدارة شؤون المنطقة بمشاركة أمريكية.

. محاولة تحجيم بناء تكتل اقتصادي إقليمي بمشاركة روسية أو شراكة صينية.

فالرؤية السياسية المفترضة للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط تنطلق من وجود مشاريع رأسمالية ناهضة تتزعمها روسيا الاتحادية، تتمثل في إشراك إيران وتركيا في خطوات اقتصادية مشتركة، منها المشاركة في استغلال بحر قزوين، طرق إمدادات الطاقة النفطية، فضلا عن التعاون في مجال الطاقة النووية السلمية بعد أن عرضته روسيا الاتحادية كسلعة رأسمالية على البلدان العربية.

الهوامش

■ إن دخول روسيا الى الشرق الأوسط عبر إعادة ترميم علاقاتها مع بعض الدول العربية وإيران وتركيا يفتح الأبواب أمام بناء علاقات إقليمية تستند الى التطور الاقتصادي، والمساهمة في حل أزمات المنطقة، كما تسعى روسيا اليوم الى استضافة المؤتمر الدولي لحل القضية الفلسطينية.

■■ إعادة بناء السياسة الأمريكية انعكست على علاقاتها مع أمريكا اللاتينية، بعد وصول اليسار اللاتيني الى السلطة عبر الشرعية الديمقراطية، وبهذا المسار أود تأكيد ملاحظة مفادها أن الموجة اليسارية في أمريكا اللاتينية وترابطها مع الديمقراطية السياسية هي نزعة وطنية هادفة الى صيانة المصالح الأساسية لمواطني تلك البلدان.

■■■ شكلت مقاطعة رئيس الوزراء التركي رجب اردوغان جلسة حوارية مع الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس في منتدى دارفوس، وكذلك تنديد الرئيس الإيراني بإسرائيل في مؤتمر دوربان ٢. لمناهضة العنصرية، وازدواجية معايير السياسة الدولية، إحراجا للدبلوماسية الغربية.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١ . لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢ . يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣ . ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com